



كلمة
السيد / أحمد أبو الغيط
الأمين العام لجامعة الدول العربية

في
الجلسة الافتتاحية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية (102)

مقر الأمانة العامة: 2018/9/6



معالي السيد / سلمان الجميلي
وزير التخطيط ووزير التجارة بالوكالة لجمهورية
العراق

أصحاب المعالي والسعادة،

السيدات والسادة،

يطيب لى فى البداية أن أتوجه بالتهنئة إلى جمهورية العراق على توليها رئاسة الدورة العادية (102) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، متمنياً لها التوفيق والنجاح. كما لا يفوتني أن أعبر عن تقديري لجمهورية السودان على الإدارة الحكيمة لأعمال الدورة السابقة.

السيدات والسادة،

يلتئم مجلسكم الموقر في وقتٍ تزدحم فيه الأجندة الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية بتحدياتٍ جسام .. ثمة أزمات اقتصادية ضاغطة على الكثير من دولنا .. هناك أوضاعٌ إنسانية وكلفة اجتماعية لاستمرار الأزمات والصراعات في بعض الدول العربية .. وفي المقابل هناك عملٌ حقيقي يُبذل على الصعيد التنموي، ورؤى جسورة تُطرح لتغيير وجه المنطقة بتحقيق الاستفادة القصوى من



إمكانياتها البشرية ومواردها الطبيعية.. وبتفجير الطاقات
الخلاقة لدى أبنائها.

إن التحديات والأزمات ماثلة أمامنا جميعاً بما لا يحتاج
لبيان.. وعلى سبيل المثال، فإننا نستقبل هذه الأيام العام
الدراسي الجديد وهناك 300 ألف تلميذ فلسطيني يعانون
مستقبلاً غامضاً بسبب الهجمة الشرسة التي تتعرض لها
وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) في
الآونة الأخيرة، وهي الهجمة التي تستهدف تصفية قضية
اللاجئين من دون أي اعتبار للتبعات الإنسانية والانعكاسات
الاجتماعية والسياسية الخطيرة لهذه السياسة... ولا ننسى
كذلك أن نحو مليوني تلميذ في داخل سوريا، وقرابة 700
ألف تلميذ سوري من أبناء اللاجئين قد خسروا حقهم في
التعليم بسبب النزاع المستمر بلا أفق للحل منذ سبع سنوات.

إننا نحتاج دوماً لأن نضع نصب أعيننا هذه التحديات
الخطيرة التي نواجهها على المستوى الإنساني.. وليس
خافياً أن الأزمات العربية قد أفرزت حمولة ثقيلة من
المشكلات الاجتماعية والأعباء الإنسانية التي ستتحملها
دولنا ربما لعقود.. ولن تتوء بهذه الحمولة الدول التي
ضربتها الأزمات فحسب، وإنما ستمتد آثارها إلى كافة الدول
العربية تقريباً.. سواء في صورة مباشرة أو غير مباشرة.. إن



أزمات اللاجئين وإعادة الإعمار واستعادة الحياة الطبيعية للمدن التي دمرها الإرهاب والصراعات تتطلبُ جهداً استثنائياً ورؤية شاملة لتغيير صورة المنطقة العربية من منطقة أزمات، إلى بوّرة للأمل والإنجاز.

ولدي يقين بأن القيادات والشعوب العربية قادرةٌ على مجابهة تحديات التنمية حتى مع هذه الصعوبات الهائلة التي يفرضها انعدام الاستقرار والاضطراب الذي لا زال يضرب بعض مناطق العالم العربي.. لا مفر من العمل في اتجاهين في آن معاً: يدٌ تضع أساس التنمية والعمران، ويدٌ تضمد جراح ما خلفته -ولا تزال- الصراعات من مأس وخسائر، إنسانية ومادية.

السيدات والسادة..

هناك بالفعل خطط اقتصادية وتنموية طموحة تتبناها الكثير من الحكومات العربية.. إنها خططٌ واعدة، تخاطب المستقبل وتزرع الأمل والرجاء وتقوم على أساس علمي يأخذ في الحسبان اعتبارات التنمية المستدامة على المدى الطويل، وليس فقط النمو قصير الأجل.

لقد صدرت عن القمم العربية المتتالية، وآخرها قمة الظهران في أبريل الماضي، العديد من القرارات الهامة التي



استهدفت النهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية، فضلاً عن تعزيز التكامل العربي على هذه الأصعدة.. ولا شك أن الموضوعات التي يتابعها مجلسكم الموقر، والقرارات التي يخرج بها، تُعد ركناً ركيناً في منظومة العمل العربي المشترك، إن لم تكن من أهم أذرعه على الإطلاق.. وأود في هذا الخصوص أن أطرح عدداً من رؤوس الموضوعات التي أرصد أهميتها المتزايدة في واقعنا العربي، وأدعو مجلسكم الموقر إلى الالتفات إليها وتعزيز الاهتمام بها:

أولاً:

إن البطالة ما زالت، في رأيي، أكبر تهديد على الاستقرار الاجتماعي والسياسي للدول العربية.. العاطلون عن العمل في العالم العربي بلغوا 17 مليوناً.. بطالة الإناث تزيد عن 43%، فيما المتوسط العالمي لا يتجاوز 12%.. متوسط معدل البطالة في العالم العربي يتجاوز 10%، بينما هو 5.8% على المستوى العالمي.. هذه الأرقام والمعدلات لا بد أن تقرر أجراس الخطر.. فالبطالة ليست إمكانية اقتصادية معطلة فحسب، وإنما هي -خاصة فيما يتعلق ببطالة الشباب- طاقة سلبية تحمل بذور اليأس والتدمير.. ويتعين على كافة خطط التنمية في عالمنا العربي أن تأخذ في



الاعتبار مسألة التشغيل كونها عاملاً حاسماً في استقرار مجتمعاتنا من الناحيتين الاجتماعية والسياسية.

ثانياً:

تحتاج دولنا العربية لخطط عاجلة وأخرى طويلة الأجل، بهدف الحفاظ على استدامة الموارد الطبيعية .. وقد تابعنا في الأشهر الأخيرة مظاهر خطيرة - في أكثر من بلد عربي- لانعكاسات الأزمات البيئية وأزمات نقص الموارد الطبيعية، وعلى رأسها المياه.. وما يمكن أن تخلفه هذه الأزمات من آثار سلبية هائلة على الصعيد الاجتماعي، بل والسياسي. وأدعو مجلسكم الموقر إلى الالتفات إلى هذا الموضوع الخطير، وتعزيز أطر تبادل الخبرات، والتخطيط المشترك بين الحكومات العربية، لمواجهة أزمات المستقبل والاستعداد لها من الآن، وقبل أن تداهمنا.

ثالثاً:

يحتاج بعض دولنا العربية إلى اهتمام أكبر بمسألة تقديم الخدمات للمواطنين.. المواطن العربي صار لديه اليوم طموح مُستحق في الحصول على الخدمة، خاصة في مجالي الصحة والتعليم، بحدٍ أدنى من الجودة والاستدامة وبمعايير مقبولة.. وليس بخافٍ علينا جميعاً الصلة الوثيقة بين توفير الخدمات للمواطنين من ناحية، والاستقرار السياسي من



ناحية أخرى.. إن الطريق إلى تحقيق الاستقرار الحقيقي في المجتمعات العربية يمر عبر توفير الخدمات للمواطن بصورة تحترم آدميته وحقوقه في الحصول على التعليم العصري والرعاية الصحية المناسبة... بل إن الطريق إلى تحقيق التنمية المنشودة يستند حتماً إلى الارتقاء بالإنسان؛ تعليماً ومعرفةً وصحةً.. ذلك أن المواطن القادر على الاسهام في عملية التنمية هو من يشعر بمواطنته الكاملة وانتمائه لبلده وأمته.

السيدات والسادة ...

إن العمل على الإعداد والتحضير الجيد للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة، والتي ستعقد في الجمهورية اللبنانية مطلع العام القادم.. يمثل أحد الملفات الرئيسية لهذه الدورة... ويأتي انعقاد هذه القمة استكمالاً للجهد العربي الذي دشن مع انعقاد القمة الأولى في الكويت (عام 2009) ومن بعدها في شرم الشيخ (عام 2011)، ثم في الرياض (عام 2013)، والذي هدف إلى توجيه المزيد من الاهتمام والالتزام على مستوى القيادات العربية بالموضوعات التنموية والاقتصادية والاجتماعية... وستكون قمة بيروت أول قمة عربية تنموية تتعقد بعد إقرار



الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة 2030، ويمثل توقيت انعقادها أهمية بالغة، الأمر الذي يستدعي تنسيق المواقف والخطط العربية قبل انعقاد المنتدى السياسي رفيع المستوى في نيويورك العام المقبل، والذي سيعنى بالوقوف على التقدم المحرز لتنفيذ أهداف 2030.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الحضور،

لقد صار لدى المواطن العربي وعي حقيقي بأولوية قضايا التنمية.. وبأن النمو الاقتصادي، الذي يصحبه تحسُّن في المؤشرات الاجتماعية والإنسانية، هو السبيل للارتقاء بالمجتمعات.. ونأمل جميعاً في أن تنجح الحكومات العربية في استثمار هذا الوعي الجديد، وأن تعززه لدى الناس بإنجازات حقيقية يستشعرها المواطن ويقدرها، بل ويدافع عنها في مواجهة المخربين ودعاة الهدم والتدمير.

أتمنى لأعمال مجلسكم الموقر النجاح والسداد، وفقنا الله جميعاً إلى ما فيه خير الأمة ونفعها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

Naiir-Speech-6(2)